وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 09 June, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

النفط يتراجع مسجلاً ثالث خسارة أسبوعية في ظل مخاوف الطلب

الرياض

تراجعت أسعار النفط في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، أمس الأول الجمعة، وسجلت ثالث خسارة أسبوعية على التوالي مع تقييم المستثمرين لتطمينات أوبك+ مقابل أحدث بيانات الوظائف الأمريكية التي خفضت التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) سيخفض أسعار الفائدة قريبا.

وتحدد سعر التسوية في العقود الآجلة لخام برنت على انخفاض 25 سنتا عند 79.62 دولارا للبرميل، في حين نزل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي سنتين إلى 75.53 دولارا.

وأظهرت البيانات أن نمو الوظائف في الولايات المتحدة تسارع أكثر بكثير من المتوقع في مايو، مما يبقي بنك الاحتياطي الفيدرالي على المسار الصحيح لتأجيل البدء في خفض أسعار الفائدة حتى سبتمبر على أقرب تقدير.

ومضى البنك المركزي الأوروبي قدما في أول خفض لأسعار الفائدة منذ عام 2019 يوم الخميس، على الرغم من توقعات التضخم غير المؤكدة بشكل متزايد. ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف الاقتراض إلى إبطاء النشاط الاقتصادي وخفض الطلب على النفط.

وقال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشييتس: "أشار تقرير الوظائف إلى ارتفاع معدلات الفائدة لفترة أطول". "وهذا يميل إلى إضعاف الحماس في سوق النفط". وارتفع الدولار 0.8 بالمئة إلى أعلى مستوى في أكثر من أسبوع بعد وقت قصير من صدور تقرير الوظائف.

ومع ذلك، تلقت أسعار النفط دعما من دعم أعضاء أوبك+ السعودية وروسيا، مما يشير إلى الاستعداد لوقف زيادات إنتاج النفط مؤقتا أو عكسها. ومع ذلك، انخفض الخام للأسبوع الثالث على التوالي بسبب مخاوف الطلب، مع انخفاض برنت بنسبة 2.5٪ وخام غرب تكساس الوسيط بنسبة 1.9٪.

وانخفض النفط في وقت سابق من هذا الأسبوع بعد أن رأى المحللون أن اجتماع أوبك + يوم الأحد هو مؤشر على ارتفاع العرض، وهو أمر هبوطي بالنسبة للأسعار. وقالت شركة بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن عدد حفارات النفط النشطة في الولايات المتحدة، وهو مؤشر مبكر للإنتاج المستقبلي، انخفض بمقدار أربعة هذا الأسبوع إلى 492، وهو أدنى مستوى منذ يناير 2022.

وفي الوقت نفسه، في الصين، أظهرت البيانات أنه على الرغم من نمو الصادرات للشهر الثاني في مايو، انخفضت واردات النفط الخام، مما يشير إلى مخاوف الطلب في أكبر مشتر للنفط الخام في العالم.

وقال تاماس فارجا من بي في ام للوساطة النفطية: "الصادرات فاقت التوقعات بشكل كبير، لكن ما، يثير القلق بالنسبة للنفط هو أن إجمالي الواردات انخفض مرة أخرى". وفي روسيا، عانت عمليات مصفاة النفط في نوفوشاختينسك في منطقة روستوف الجنوبية من اضطرابات كبيرة بعد اندلاع حريق في أعقاب هجوم بطائرة بدون طيار يوم الخميس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأساسية الأمريكية إن مديري الأموال خفضوا صافي عقودهم الآجلة للخام الأمريكي ومراكز الخيارات في الأسبوع المنتهي في 4 يونيو.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، أسعار النفط تتكبد ثالث خسارة أسبوعية مع استمرار المخاوف بشأن الطلب بعد تراجع آمال خفض أسعار الفائدة. وقالوا، تراجعت أسعار النفط للأسبوع الثالث على التوالي بعد أن استقرت على انخفاض يوم الجمعة، حيث أثرت المخاوف بشأن الطلب وتباطؤ التوقعات لخفض أسعار الفائدة في سبتمبر على المعنويات.

وارتفعت قوائم الرواتب بأكثر من المتوقع، مما أدى إلى تهدئة الرهانات على خفض أسعار الفائدة في سبتمبر. وأظهرت البيانات الصادرة في وقت سابق من يوم الجمعة أن الاقتصاد الأمريكي أضاف وظائف أكثر مما كان متوقعا الشهر الماضي، مع ارتفاع الوظائف غير الزراعية بمقدار 272000 في مايو، ارتفاعًا من الإصدار المنقح المنخفض في أبريل البالغ 165000. وكان هذا أعلى من متوسط المكاسب الشهرية البالغة 232.000 خلال الـ 12 شهرًا السابقة.

وجاء هذا الإصدار الأقوى من المتوقع بعد أن أدت مجموعة من القراءات الاقتصادية الأمريكية الضعيفة إلى زيادة المخاوف بشأن تدهور الطلب، ولكنها دفعت أيضًا إلى زيادة التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي سيبدأ في خفض أسعار الفائدة بحلول سبتمبر.

انخفاض أسعار الفائدة

ومن المقرر أن يجتمع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأسبوع المقبل، ومرجح أن يبقي أسعار الفائدة ثابتة في الوقت الحالي. ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى تحفيز انتعاش النشاط الاقتصادي في نهاية المطاف، والذي من المتوقع بدوره أن يدعم أسعار النفط. ولا تزال المخاوف بشأن زيادة العرض قائمة على الرغم من المحاولات السعودية لتحقيق الهدوء

وأعلنت شركة خدمات حقول النفط بيكر هيوز يوم الجمعة أن منصاتها الأسبوعية في الولايات المتحدة انخفضت بمقدار أربع منصات إلى 469 في الأسبوع المنتهي في 7 يونيو. ويأتي الانخفاض في عدد منصات النفط في الوقت الذي أثارت فيه المخاوف بشأن زيادة المعروض قلق الأسواق هذا الأسبوع بعد أن أعلنت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها (أوبك +) أشارت في اجتماعها الأخير، إلى أنها قد تبدأ في تقليص تخفيضات الإنتاج في وقت لاحق من هذا العام.

وقال وزراء الطاقة في السعودية والإمارات وروسيا يوم الخميس أن الضعف في السوق قد يؤدي إلى استمرار المنظمة في تشديد الإمدادات، نقلاً عن التعليقات التي تم الإدلاء بها في مؤتمر سان بطرسبرغ.

وتأتي هذه التعليقات بعد أن قالت أوبك+ خلال عطلة نهاية الأسبوع إنها ستحافظ على تخفيضات قدرها 3.6 مليون برميل يوميًا حتى نهاية عام 2024. لكنها حددت أيضًا خططًا مفصلة لتقليص التخفيضات بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا من أكتوبر 2024 إلى سبتمبر 2025.

وسرّعت الولايات المتحدة شراء احتياطي البترول الاستراتيجي مع انخفاض أسعار النفط، وقالت إدارة الرئيس جو بايدن يوم الجمعة إنها زادت مشترياتها من النفط الخام لتجديد احتياطي النفط الاستراتيجي بعد بيعها التاريخي من المخزون في عام 2022.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأصدرت وزارة الطاقة يوم الجمعة طلبين لشراء ما مجموعه 6 ملايين برميل من النفط الخام لتسليمها إلى موقع بايو تشوكتاو في لويزيانا في الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر. وإذا تم تنفيذ تلك العروض والعروض المعلنة سابقا، فإن معدل الشراء للوزارة سيرتفع إلى حوالي 4.5 مليون برميل شهريا لشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر من حوالي 3 ملايين برميل حاليا.

وقالت وزيرة الطاقة جنيفر جرانهولم إن الوزارة يمكنها تسريع تجديد الاحتياطي الاستراتيجي للنفط هذا العام. ويتم تخزين الاحتياطي الاستراتيجي في أربعة مواقع على سواحل تكساس ولويزيانا، ويخضع اثنان منها للصيانة، مما يؤدي إلى تباطؤ عمليات الشراء. وقالت جرانهولم: "ستعود المواقع الأربعة للعمل مرة أخرى بحلول نهاية العام، لذلك يمكن للمرء أن يتخيل أن هذه الوتيرة سترتفع، اعتمادًا على السوق".

وأعلنت إدارة بايدن في عام 2022 عن بيع قياسي بلغ 180 مليون برميل من الاحتياطي الاستراتيجي بعد الغزو الروسي لأوكرانيا. وكانت هذه الخطوة بمثابة محاولة للسيطرة على أسعار البنزين التي ارتفعت إلى أكثر من 5.00 دولارات للغالون. لكنه خفض أيضًا الاحتياطي الاستراتيجي للنفط إلى أدنى مستوى له منذ 40 عامًا، وقالت الوزارة إنها ستبحث عن المزيد من الطرق لتجديد الاحتياطي، اعتمادًا على السوق. تريد وزارة الطاقة شراء النفط للاحتياطي بسعر حوالي 79 دولارًا للبرميل. وكانت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط أقل بكثير من ذلك عند حوالي 75 دولارًا يوم الجمعة، منخفضة للأسبوع الثالث على التوالي بسبب المخاوف بشأن الطلب، وقال كيفن بوك، المحلل في كلير فيو: "في وقت الضعف النسبي للنفط الخام، تضيف الوزارة 50 ألف برميل يوميا إلى الطلب على الاحتياطي الاستراتيجي للنفط" إلى 150 ألف برميل يوميا للاحتياطي، وهو ما يعادل حوالي طلب مصفاة أمريكية متوسطة الحجم. شركاء الطاقة.

وانتقلت وزارة الطاقة هذا العام إلى استراتيجية الشراء المباشر للنفط للاحتياطي بدلاً من تحديد سعر الشراء على مؤشر. وأضافت أن ذلك بالإضافة إلى استكمال أعمال الصيانة في بايو تشوكتاو ساعدها على شراء 38.6 مليون برميل من النفط بمتوسط 77 دولارًا للبرميل.

وقال فيل فلين، محلل النفط لدى انفيستنق دوت كوم، إن أسعار النفط، التي عانت من 3 أسابيع من الخسائر بسبب المخاوف بشأن تباطؤ الاقتصاد العالمي، سوف تحصل على دفعة من حقيقة أن بنك الاحتياطي الفيدرالي على وشك الشروع في حملة لخفض أسعار الفائدة.

وارتفعت أسعار النفط والسلع مع قيام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض أسعار الفائدة كما هو متوقع، والآن أصبح الضغط على بنك الاحتياطي الفيدرالي ليتبع زعيم خفض أسعار الفائدة. وقام البنك المركزي الأوروبي بخفض سعر الفائدة على الودائع إلى 3.75% بعد أن كان 4.0%، لكنه فشل في الإشارة إلى ما إذا كان ذلك قد تم خفضه بالفعل أم أنه مجرد بداية.

وجاء الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة اليورو كما هو متوقع، لذلك لن يعطينا هذا تلميحًا بطريقة أو بأخرى. وظل الناتج المحلي الإجمالي المنقح لمنطقة اليورو على أساس ربع سنوي الفعلي عند 0.3% (التوقعات 0.3%، السابق 0.3%) والناتج المحلي الإجمالي المنقح لمنطقة اليورو على أساس سنوي الفعلي عند 0.4% (التوقعات 0.4%، السابق 0.4%) ويعود جزء من انتعاش أسعار النفط إلى حقيقة أن السوق بدأ يدرك أنهم أساءوا تفسير خطة أوبك بلس للتراجع عن تخفيضات الإنتاج.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

والسبب وراء اعتقادهم أنهم قد يخفضون ما يصل إلى 180 ألف برميل يوميًا هو أنهم يتوقعون زيادة الطلب على النفط بأي مكان من 1.5 مليون برميل يوميًا إلى 2 مليون برميل يوميًا. وأرادوا أيضًا توضيح أنه إذا لم يحدث نمو في الطلب، فلن يحدث التخفيض التدريجي.

والتخفيضات التي سوف يفكرون فيها، هي تقليص التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا من 8 أعضاء مختلفين في أوبك. وأشارت أوبك+ إلى أنه ربما في أكتوبر 2024 إلى سبتمبر 2025 قبل فترة الطلب الشتوية عندما يتوقعون رؤية عجز في العرض، وقد تبدأ بعض هذه الدول التي تتطوع بهذه التخفيضات في إضافة بضعة براميل إضافية إلى الإنتاج بشكل تدريجي للسوق.

والكمية التي يتحدثون عنها تصل إلى 180 ألف برميل في اليوم كحد أقصى. ويزداد نمو الطلب ضمن نطاقه في وقت لاحق من العام، وسيشعر السوق حقًا بهذه البراميل الإضافية على الإطلاق. وفي عام 2025 في نهاية العام، كانوا يتحدثون عن إعادة حوالي 200 ألف برميل يوميًا كل شهر من يناير إلى سبتمبر من عام 2025.

وذكرت إنرجي إنتليجنس عن وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان أنه نظرًا لعدم اليقين بشأن نمو الطلب، قال المنتجون إن العودة المقررة لهذه الكميات يمكن أن تتوقف مؤقتًا اعتمادًا على ظروف السوق. "ونحن في انتظار انخفاض أسعار الفائدة. ونريد أن نرى مسارًا أفضل عندما يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي، والنمو العالمي، وليس جيوب النمو هنا وهناك. ونريد أن نرى المزيد من اليقين بشأن المسار الاقتصادي العام. وقال الأمير عبد العزيز: "من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب بمسار واضح".

وأفادت شركة زيروهيدج أن روسيا تشارك أيضًا في محاولة طمأنة الأسواق بأنها لن تشهد طوفانًا من النفط. وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، على هامش منتدى سان بطرسبرغ الاقتصادي الدولي، بحسب ما نقلت عنه وكالة الأنباء الروسية تاس: "لقد استمر تخفيضنا مقارنة بشهر أبريل وفقا لاتفاقيات أوبك+".

وقال نوفاك إن حجم خفض الإنتاج سيتضح خلال أسبوع تقريبا. وعندما أعلن أعضاء أوبك+ في أوائل مارس عن نيتهم تمديد التخفيضات إلى الربع الثاني، غيرت روسيا خطتها لخفض الإنتاج/الصادرات وقالت إنها ستخفض العرض بمقدار 471 ألف برميل يوميا في الربع الثاني في شكل تخفيضات في إنتاج النفط وخفض الإنتاج والصادرات.

وفي أبريل، تعهدت روسيا بخفض الإنتاج بمقدار 350 ألف برميل يوميا والصادرات بمقدار 121 ألف برميل يوميا. وفي مايو، سيكون التخفيض بمقدار 471 ألف برميل يوميا في شكل خفض الإنتاج بمقدار 400 ألف برميل يوميا وخفض الصادرات بمقدار 71 ألف برميل يوميا، وفي يونيو سيكون خفض الإمدادات الروسية بمقدار 471 ألف برميل يوميا بالكامل من تخفيضات الإنتاج.

وكانت تخفيضات الإنتاج مسؤولة عن معظم التخفيضات الإضافية في الإمدادات الروسية في هذا الربع، وقد تكون نتيجة لانخفاض طاقة التكرير مع الصيانة في الربع الثاني، وتشير التقديرات إلى انخفاض معدلات التكرير بسبب هجمات الطائرات بدون طيار الأوكرانية على المصافي الروسية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

رويترز: تخصيص أكثر من نصف أسهم أرامكو السعودية في الطرح لمستثمرين أجانب

أعلنت شركة ميريل لينش السعودية، بصفتها مدير الاستقرار السعري في الطرح الثانوي لأسهم شركة أرامكو السعودية، عن إمكانية تثبيت طرح الأوراق المالية الخاصة بشركة أرامكو وفقا للتعليمات الخاصة بآلية تثبيت الأسعار في الاكتتابات العامة الأولية، بحسب بيان في موقع تداول. في سياق متصل، نقلت رويترز عن مصدرين مطلعين، إنه تم تخصيص أكثر من نصف أسهم أرامكو السعودية - أكبر شركة طاقة وكيمياويات متكاملة في العالم - في عملية الطرح لمستثمرين أجانب. وجذب الطرح الثانوي لشركة "أرامكو" السعودية طلبات تجاوزت قيمتها 12 مليار دولار خلال ساعات من انطلاق الاكتتاب، أي بتغطية بلغت نسبتها 100 %.

والطرح الثانوي لأرامكو يرفع حصيلة أضخم 10 طروحات في السوق إلى 224.7 مليار ريال.

وأعلنت الشركة أمس عن السعر النهائي للطرح الثانوي العام لأسهم الشركة العادية التي بلغت 1.545 مليار سهم، مثلت نحو 0.64% من أسهم الشركة المصدرة، وذلك بعد انتهاء عملية بناء سجل الأوامر.

وحددت سعر الطرح النهائي للمؤسسات المكتتبة والمكتتبين الأفراد بمبلغ 27.25 ريال (7.27 دولار) للسهم الواحد بناء على نتائج عملية بناء سجل الأوامر، وسيتم تخصيص كافة الأسهم المخصصة للمكتتبين الأفراد، بحيث يعطى كل مكتتب ما لا يقل عن 10 أسهم، وسيتم تخصيص الأسهم المتبقية على أساس تناسبي بمتوسط تخصيص قدره 25.13%.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

حذر في أسواق النفط بفعل الإشارات الاقتصادية المتضاربة وزيادة المخزونات

الاقتصادية

لا يزال يسيطر الحذر على أسواق النفط، بسبب الإشارات الاقتصادية المتضاربة وزيادة المخزونات الأمريكية، بحسب تقرير لـ"أويل برايس" اليوم.

وقال التقرير: إن النهج الذي تتبناه منظمة أوبك يتسم بالواقعية والمرونة في تكييف سياساتها على أساس ظروف السوق، وهو ما يعد ضروريا لإدارة سوق عالمية معقدة لا يمكن التنبؤ بها، ويضمن قدرتها على الاستجابة بشكل ديناميكي لتحولات العرض والطلب.

وأضاف التقرير أن تأكيدات "أوبك" أن أي تعديلات ستكون مدفوعة بالسوق تؤكد إستراتيجيتها المستمرة لتحقيق التوازن بين عرض النفط والطلب والتخفيف من التقلبات المحتملة، حيث يهدف هذا الموقف المتسق مع سياساتهم طويلة الأمد، إلى تحقيق الاستقرار في سوق النفط بدلا من تعطيله.

وأشار إلى أن رد فعل السوق كان إيجابيا على قرار البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة، ما زاد الآمال في أن يحذو بنك الاحتياطي الفيدرالي حذوه، إضافة إلى ذلك، قدمت تطمينات وزراء "أوبك+" بشأن التعديلات المحتملة على اتفاق إنتاج النفط بعض الدعم.

من جانبه، ذكر تقرير "ريج زون" النفطي الدولي، أن النفط الخام سجل انخفاضا أسبوعيا، بعد أن قام المتداولون بتسريع ضغوط البيع إثر إعلان "أوبك+" عن خطة لتخفيف قيود الإنتاج.

وأشار إلى تأكيد شركة PVM Oil Associates Ltd، أن أعضاء "أوبك+" قاموا بتدخل ناجح، لأنه جاء في توقيت جيد جدا، في حين تتوقع شركة سيتي جروب الحفاظ على التخفيضات الكاملة في العام المقبل.

وتوقع اتجاه النفط نحو الانخفاض منذ أوائل أبريل بسبب المخاوف بشأن الطلب، والتصور أن الأخطار الجيوسياسية على إمدادات النفط الخام آخذة في الانحسار، ومع ذلك فإن الأخطار المحيطة بالحرب في أوكرانيا والشرق الأوسط قد عادت إلى الظهور أخيرا، ما قد يحفز المزيد من مكاسب الأسعار.

من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، سجلت العقود الآجلة للنفط الخام بنهاية تعاملات الجمعة 7 يونيو خسارة أسبوعية ثالثة على التوالي، بسبب المخاوف من أن الطلب قد يتراجع حتى مع خطط "أوبك+" لزيادة الإنتاج.

وسجلت العقود الآجلة لخام برنت عند التسوية 79.62 دولار للبرميل بانخفاض 0.31% خلال تعاملات الجمعة، كما سجلت العقود الآجلة للخام الأمريكي عند التسوية 75.53 دولار للبرميل بانخفاض 0.03% خلال تعاملات الجمعة.

من جانب آخر، انخفض إجمالي عدد منصات الحفر النشطة للنفط والغاز في الولايات المتحدة هذا الأسبوع، وفقا للبيانات الجديدة التي نشرتها شركة بيكر هيوز يوم الجمعة.

وانخفض إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 6 إلى 594 هذا الأسبوع، مقارنة بـ695 منصة في الوقت نفسه من العام الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«السعودية للكهرباء» تكمل استعداداتها لموسم الحج بـ 20 مشروعاً جديداً

عكاظ

أعلنت الشركة السعودية للكهرباء استكمال استعداداتها وجاهزية الشبكة الكهربائية في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة لموسم الحج. يأتي ذلك بعد تنفيذ 20 مشروعاً جديداً بتكاليف تجاوزت 700 مليون ريال لإنشاء شبكات نقل وتوزيع وربطها بالشبكة القائمة، إضافة إلى ربط مركز التحكم بالمشاعر بالألياف الضوئية من قبل شركة ضوئيات المتكاملة للاتصالات وتقنية المعلومات التابعة لـ«السعودية للكهرباء».

وأوضح رئيس القطاع الغربي في «السعودية للكهرباء» المشرف العام على أعمال الحج في الشركة المهندس عبدالسلام بن راشد العمري أن الخطة التشغيلية لموسم حج هذا العام تُنفذ بإشراف وزارة الطاقة وبدعم مباشر من وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان وبالتكامل مع الجهات ذات العلاقة داخل منظومة الطاقة وخارجها.

وأكد العمري حرص الشركة على المساهمة في توفير سبل الراحة والطمأنينة لضيوف الرحمن عبر تطبيق خطتها التشغيلية لهذا الموسم التي تهدف إلى الاستمرار في تقديم خدمة كهربائية موثوقة من خلال مشاريع التعزيز الجديدة للشبكة الكهربائية، وأتمتة شبكات التوزيع في المشاعر المقدسة لتعزيز موثوقية الخدمة، إضافة إلى زيادة مراكز الانطلاق في المشاعر وإعادة توزيعها لتقليل الزمن المستغرق للتعامل مع طلبات المشتركين والحالات الطارئة.

وبيّن العمري أن استعدادات السعودية للكهرباء لموسم الحج انطلقت مبكراً بإشراف من وزارة الطاقة، ومرت بمراحل عدة؛ حيث بدأ التجهيز لحج 1445هـ منذ الأسبوع الأول من نهاية حج العام الماضي، من خلال دراسة وتحليل مؤشرات الأداء وحصر الدروس المستفادة بغرض تحقيق التحسين والتطوير المستمر لجودة وفاعلية الخدمات المقدمة لحجاج بيت الله. ونتج عن ذلك اعتماد الشركة العديد من المشاريع والبدء في تنفيذها. كما أجرت «السعودية للكهرباء» اختبارين شاملين لمحاكاة الأحمال الفعلية في موسم الحج هذا العام للتحقق من جاهزية الشبكة الكهربائية وموثوقيتها.

وأبان العمري أن الخطة التشغيلية ركزت على تعزيز وجود الشركة في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة من خلال 103 مراكز انطلاق موزعة على المشاعر المقدسة والمنطقة المركزية ومناطق إسكان الحجاج تعمل على مدار الساعة، وتم تدعيم هذه المراكز بـ2,673 موظفاً من المهندسين والفنيين والمتخصصين من الكفاءات الوطنية عالية التأهيل، ترافقها فرق فنية من الطوارئ والصيانة لمحطات التوليد وخطوط النقل، باستخدام أنظمة المعلومات الجغرافية وإدارة الفرق الميدانية؛ الأمر الذي يعزز دور هذه الفرق وسرعة انطلاقها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

العراق: ارتفاع نسبة استثمار الغاز المصاحب للإنتاج إلى 61 %

الشرق الأوسط

قال رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، السبت، إن نسبة استثمار الغاز المصاحب للإنتاج النفطي في البلاد، ارتفعت من 50 في المائة إلى 61 في المائة. وقال السوداني، خلال افتتاح مشروع معالجة الغاز المصاحب، في حقل الحلفاية بمحافظة ميسان بسعة 300 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً، وفق ما ذكرت «وكالة الأنباء العراقية»، إن الجهود مستمرة لاستثمار جميع ما ينتج من الغاز، لافتاً إلى أن الهدف هو الوصول إلى نسبة صفر للغاز المحروق بحلول عام 2028. وأكد أن «هذا المشروع النوعي يأتي ضمن جهود رفع الاستفادة من الثروة النفطية والغازية الذي بدأ منذ عام 2019، وشهد متابعة مكثفة لتفعيله وإكماله، ليتحقق اليوم على مسار الإصلاح الاقتصادي والاستثمار الأمثل، من أجل وقف حرق الغاز المصاحب، وما يتضمنه من هدر وأثر على البيئة والصحة». وذكر أن الغاز الناتج سيسهم مباشرة في تشغيل المحطات الكهربائية ووقف الاستيراد، وما يستنزفه من عملة صعبة سنوياً؛ إذ إن إنتاج الغاز ارتفع بشكل واقعي من 2972 مليون قدم مكعب قياسي يومياً عام 2022، إلى مستوى 3100 مليون قدم مكعب قياسي يومياً؛ مشيراً إلى أن ما يُستثمر منه حالياً لا يتعدى 1800 مليون قدم مكعبة قياسية يومياً. وأشار بيان للحكومة العراقية إلى أن المشروع الذي أُنجز ضمن عقود جولات التراخيص النفطية، يتكون من وحدتَي طاقة؛ كل واحدة منهما 150 مليون قدم مكعب قياسي. ويقوم المشروع بتحلية وتجفيف الغاز وفصل مكوناته الأساسية للحصول على منتجات الغاز الجاف الذي يستفاد منه في تزويد الشبكة الوطنية لتشغيل محطتَي: العمارة الحكومية، وميسان الاستثمارية، الكهربائيتين، لتوليد أكثر من 1200 ميغاواط. كما يتضمن المشروع إنتاج الغاز السائل، لتغطية احتياجات محافظة ميسان، بطاقة أولية 1100 طن يومياً، في بداية التشغيل، وصولاً إلى 2200 طن يومياً، للاستخدام المنزلي أو للسيارات، ونقل الكميات الفائضة إلى المحافظات الأخرى، وإنتاج مكثفات الغاز بطاقة إنتاجية تصل إلى 20 ألف برميل يومياً، يتم مزجها مع النفط الخام المنتج لتحسين مواصفاته، وينتج المشروع أيضاً مادة الكبريت ناتجاً عرضياً من عمليات المعالجة. بدوره، قال وزير النفط حيان عبد الغني، إن مشروع معالجة الغاز المنتج في حقل الحلفاية يمثل «إضافة مهمة» في صناعة واستثمار الغاز المصاحب للعمليات النفطية وإيقاف حرقه. وفي بيان منفصل، قالت وزارة النفط العراقية، إن السوداني –أيضاً- افتتح مشروع وحدة الأزمرة لإنتاج البنزين المحسَّن في مصفى البصرة، بطاقة 11 ألف برميل يومياً.

وقال وزير النفط حيان عبد الغني، إن هذا المشروعِ يُسهم في خفضِ استيرادِ البنزين بمعدّلِ 1300 مترٍ مكعبٍ يومياً، ويوفرُ لخزينة الدولة ما يقرُبُ من 350 مليون دولار سنوياً.

وأشار الوزير إلى أن المشروع يأتي ضمنَ خُططِ الوزارة لزيادة الطاقة التكريرية، والارتقاءِ بمواصفاتِ المنتجاتِ النفطية، وتحسين نوعيتِها، بعدَ إنجازِ مشروعِ وحدة التكريرِ الرابعة بطاقة 70 ألفَ برميلٍ يومياً الذي دخلَ حيِّزَ التشغيل والإنتاج قبلَ فترة وجيزة: «وأهمُّ ما يميّزُ هذه المشاريع أنها جاءتْ بالجهدِ الوطني في شركة مصافي الجنوب والجهات الساندة لها، بعدَ تلكؤِ الشركاتِ الأجنبية في تنفيذها».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

من جانبه، قال وكيل الوزارة لشؤون التصفية، حامد يونس، إن «الفترة المقبلة ستشهد الإعلانَ عن إنجازِ عددٍ من المشاريع في الشمال والوسط والجنوب التي تضيفُ طاقات إنتاجية، تعززُ خططَ الحكومة والوزارة في إنتاجِ المشتقات النفطية، ومنها مشروعُ التكسير بالعاملِ المساعد، وهو أحدُ المشاريعِ الواعدة الذي يحوّلُ المخلفاتِ النفطية إلى منتجاتٍ بيضاءَ بمواصفات (يورو فايف) وبطاقة تكريرية قدْرُها 55 ألفَ برميلٍ يومياً، والذي يُنفَّذُ من قِبَلِ شركة (JGC) اليابانية، وكل هذه المشاريع تمثل إضافة مهمة لقطاع الصناعة التكريرية».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هبوط واردات مصر من الغاز الإسرائيلي 26% منذ مطلع يونيو

اقتصاد الشرق

هبطت واردات مصر من الغاز الطبيعي المسال الإسرائيلي، بداية من الشهر الجاري بنسبة 26% لتبلغ ما يقارب 850 مليون قدم مكعب حالياً، بحسب مسؤول حكومي تحدث إلى "الشرق"، شريطة عدم الكشف عن اسمه.

تعتمد مصر على الغاز الإسرائيلي لتلبية جزء من الطلب المحلي، مع تصدير الفائض على شكل غاز مسال إلى أوروبا بشكل أساسي خلال أشهر الشتاء فقط، عبر مصانع التسييل في إدكو ودمياط بطاقة إنتاجية 2.1 مليار قدم مكعب يومياً.

عزا المسؤول الحكومي، تراجع الواردات إلى ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الاستهلاك المحلي في إسرائيل، مشيراً إلى أن كميات الغاز الواردة من إسرائيل لمصر حالياً تقدر بنحو 850 مليون قدم مكعب يومياً مقابل 1.15 مليار يومياً في المتوسط خلال مايو الماضي.

أزمة انقطاع الكهرباء

تعمل مصر على زيادة كميات الغاز المتاحة في الدولة خلال النصف الثاني من العام الجاري، وذلك لسد احتياجات الكهرباء خلال أشهر الصيف، إذ عادت أزمة انقطاع الكهرباء إلى الظهور مؤخراً، وقررت السلطات بعد عطلة عيد الفطر، تطبيق نظام تخفيف الأحمال الكهربائية لساعتين يومياً، حيث تقوم من خلاله بقطع الكهرباء بالتناوب بين المناطق، وهو ما يقابل بسخط شعبي كبير.

بدأت مصر استيراد الغاز من إسرائيل للمرة الأولى في 2020، في صفقة قيمتها 15 مليار دولار بين شركتي "نوبل إينرجي" -التي استحوذت عليها "شيفرون" في 2020- و"ديليك دريلينغ" من جانب، وشركة "دولفينوس" القابضة المصرية من جانب آخر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"روسنفت": ارتفاع سعر الفائدة في روسيا يضر بصناعة النفط

اقتصاد الشرق

قال الرئيس التنفيذي لشركة "روسنفت"، إيغور سيتشين، إن تكاليف الاقتراض "المرتفعة للغاية" في روسيا تحد من تطوير صناعة النفط في البلاد.

وأضاف سيتشين، أحد أكثر المسؤولين التنفيذيين في مجال الطاقة نفوذاً في روسيا والحليف الوثيق للرئيس فلاديمير بوتين، في منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي الدولي اليوم السبت، إن أسعار الفائدة المرتفعة على الودائع، والتي تصل الآن إلى ما يصل إلى 18% - 19% سنوياً، تجعل الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي في روسيا أقل جاذبية.

أسعار فائدة مرتفعة

أضاف سيتشين: "على الرغم من السيولة القياسية البالغة 103 تريليونات روبل في النظام المصرفي، فإن الصناعة محرومة من فرصة جذب التمويل". وأفاد بأن قطاع النفط الروسي سيظل يلبي الطلب المحلي وجميع الالتزامات بموجب عقود التصدير.

وأبقى بنك روسيا المركزي سعر الفائدة الرئيسي عند 16% للمرة الرابعة على التوالي أمس الجمعة، لكنه قال إنه "يبقي احتمالاً مفتوحاً" لرفع الفائدة في اجتماع الشهر المقبل، مع وصول التضخم إلى ضعف الهدف البالغ 4%. وقد تضاعف سعر الفائدة منذ يونيو من العام الماضي درءاً للمخاطر التضخمية وسط ضعف الروبل والعقوبات الدولية والإنفاق الحكومي الضخم ونقص العمالة مع استمرار روسيا في حربها في أوكرانيا.

حذرت محافظة البنك المركزي إلفيرا نابيولينا من إمكان زيادة "كبيرة" في سعر الفائدة إذا لم تبدأ الضغوط التضخمية في التلاشي.

الاقتراض بعملات بديلة

وهذه ليست المرة الأولى التي ينتقد فيها سيتشين السياسة النقدية للبنك. وفي تعليقه على نتائج الربع الأول لشركة "روسنفت" الشهر الماضي، قال إن "متوسط تكلفة خدمة الديون الفصلية للشركة وصل إلى الحد الأقصى في القرن الحادي والعشرين". وأضاف أنه نتيجة لذلك تحولت "روسنفت" إلى الاقتراض بعملات بديلة.

وحتى مع تشديد السياسة النقدية، فإن نشاط الإقراض في قطاعي التجزئة والشركات في روسيا لا يزال مرتفعاً، وفق البنك المركزي.

وقالت البنك في بيان سعر الفائدة الرئيسي أمس الجمعة: "المحفزات المالية تدعم ارتفاع الطلب على القروض من قطاع الشركات"، مضيفاً أن النمو الإجمالي في إقراض الشركات أقل من مستويات الذروة التي بلغها في خريف العام الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كولومبيا تقرر حظر مبيعات الفحم لإسرائيل بسبب حرب غزة

اقتصاد الشرق

يُنتظر أن تحظر كولومبيا صادرات الفحم إلى إسرائيل في محاولة للضغط على حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو لإنهاء حرب غزة.

قرر وزراء الخارجية والمالية والطاقة والتجارة وقف مبيعات الوقود لإسرائيل، وفق مسودة مرسوم نُشرت أمس الجمعة على الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة الكولومبية.

كولومبيا أكبر موردي الفحم لإسرائيل

تُعد الدولة الواقعة في منطقة الإنديز هي أكبر موردي ذلك النوع من الوقود الأحفوري لإسرائيل. وسيدخل الإجراء حيز التنفيذ بمجرد توقيع الرئيس جوستافو بيترو عليه، وذلك بعد عودته من رحلة إلى أوروبا على الأرجح.

تدهورت علاقات إسرائيل مع حكومات أميركا اللاتينية هذا العام. ولكن تجلى هذا في الأساس حتى الآن من خلال التدابير الدبلوماسية وليس العقوبات التجارية. وزودت كولومبيا إسرائيل بما قيمته نحو 450 مليون دولار من الفحم العام الماضي.

و"دروموند كومباني" (Drummond Company)، ومقرها في ألاباما، و"غلينكور" وهما الموردان الوحيدان للفحم الكولومبي لإسرائيل.

في حين تعتمد إسرائيل في خُمس إنتاجها من الكهرباء على الفحم، فمن المتوقع أن ينخفض إلى ما يصل إلى 3% في العام المقبل. في أوقات الحاجة الشديدة، يمكن لاثنتين من محطات الطاقة الرئيسية في إسرائيل التحول إلى الفحم كدعم احتياطي في حالات الطوارئ.

في الشهر الماضي، أوقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان التجارة مع إسرائيل بشكل شبه كامل.

صدام دبلوماسي

تُعد هذه الخطوة تصعيداً في صدام بين البلدين اللذين تربطهما علاقات دافئة تاريخياً، ولديهما اتفاقية تجارة حرة سارية منذ 2020.

توترت العلاقة في الأشهر القليلة الماضية، إذ وصف بيترو التدخل في غزة بأنه "إبادة جماعية"، في حين وصف نتنياهو بيترو بأنه "مؤيد لحماس معادٍ للسامية". وقطعت الدولتان العلاقات الدبلوماسية في مايو الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

التحول إلى الطاقة المتجددة سيعني خفض استهلاك الطاقة عموماً

اقتصاد الشرق

ما يريده الناس ليس الفحم والنفط والغاز بل المنتجات والخدمات التي تأتي من الطاقة، سواء تدفئة المنازل أو النقل العام أو صفائح الفولاذ. لذا لا بدّ من التمييز بين الأمرين فيما ننتقل من الوقود الأحفوري نحو الطاقة النظيفة، لأن ذلك يعني أن العالم قد يستهلك كميات أقل من الطاقة، من دون التخلي عن المنافع التي يتمتع بها الآن.

يُهدر حوالي ثلث الطاقة المُنتجة على استخراج وتكرير ونقل الوقود الأحفوري. فلا نفع للنفط الخام إلا عند تحويله إلى بنزين أو وقود للطائرات أو مازوت، إلا أن إنتاج هذه المشتقات النفطية يتطلب مصافي ضخمة تستهلك كميات هائلة من الطاقة. والأهم أن لكل هذه الطاقة الملوّثة تأثيراً كبيراً على ارتفاع درجة حرارة الأرض. في المقابل، يخلّف بناء الألواح الشمسية والتوربينات الهوائية بصمة كربونية أقل بكثير.

توفير تريليونات الدولارات

يمكن للانتقال نحو الطاقة النظيفة أن يساعد أيضاً على توفير ما يصل إلى 4.6 تريليون دولار سنوياً، بحسب بحوث جديدة صادرة عن المؤسسة البحثية "آر إم آي" (RMI) في كولورادو.

يُهدر الثلث الآخر من إجمالي الطاقة في العالم خلال احتراق الوقود الأحفوري في آليات تفتقر بشدّة إلى الكفاءة. على سبيل المثال، يمكن للسيارات العاملة على الوقود الأحفوري أن تحوّل فقط ربع الطاقة التي يوفرها البنزين إلى حركة، فيما تحوّل السيارات الكهربائية أكثر من ثلاثة أرباع طاقة البطارية إلى حركة. كما يولّد حرق وحدة واحدة من الغاز الطبيعي في سخّان مياه وحدة حرارة واحدة، في حين، تستخدم المضخة الحرارية الكهربائية وحدة كهربائية واحدة من أجل توليد ثلاث وحدات من الحرارة.

يصف الخبراء إجمالي الطاقة الموجودة في الطبيعية، منها كتل الفحم على سبيل المثال بـ"الطاقة الأولية". أمّا "الطاقة النهائية" فهي ما يتبقى بعد احتساب الخسائر الناجمة عن الإنتاج والنقل.

تعليقاً على ذلك، قال دان واتر من "آر إم آي": "هناك هامش كبير لتحسين الكفاءة... يتركّز معظم النقاش المتعلق بأمن الطاقة على تأمين إمدادات الطاقة، ولكن لا يوجد إقرار كاف بأن خفض الطلب على الطاقة يساعد أيضاً في الحفاظ على أمن الطاقة".

من هذا المنطلق، حمل التقرير التقني الذي أعدّه والتر وزملاؤه في "آر إم آي" عنوان "انعدام الكفاءة المذهل لمنظومة الوقود الأحفوري". في غياب بدائل الوقود الأحفوري، كان هذا الانعدام المذهل للكفاءة الثمن الذي لا بدّ من دفعه من أجل الحفاظ على سير العمل. ولكن مع اتجاه العالم نحو توليد مزيد من الطاقة من مصادر متجددة وتحويل مزيد من الأجهزة المستهلكة للطاقة للعمل على الكهرباء، ستتحسّن الكفاءة الإجمالية لهذه المنظومة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تحسين كفاءة الطاقة

وافقت الدول المشاركة في مؤتمر الأطراف الخاص بالمناخ (COP28) في دبي العام الماضي على قائمة طويلة من الأهداف، منها هدفان رئيسيان يتمثلان بزيادة إنتاج الطاقة المتجددة ثلاثة أضعاف، ومضاعفة كفاءة الطاقة.

وكانت وكالة الطاقة الدولية أصدرت الثلاثاء تقريرها حول الهدف المتعلق بإنتاج الطاقة من مصادر متجددة، وخلصت إلى أنه إذا التزمت الدول بخططها المعلنة، فإن كمية الطاقة المنتجة من مصادر متجددة ستتضاعف 2.2 مرة بحلول 2030 مقارنة مع مستويات 2022، وهذا رقم أقل من الهدف المرجو وهو زيادة إلى ثلاثة أضعاف، لذا ينبغي بذل جهود إضافية جمّة.

لم يصدر بعد أي تقرير حول موضوع كفاءة الطاقة، مع ذلك يمكن استنتاج الكثير انطلاقاً من البيانات المتوفرة حالياً.

يستند تعريف هذا الهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة، أي كمية الطاقة المستهلكة في توليد دولار واحد من النشاط الاقتصادي.

خلال العقود الماضية، سجل الأثر الاقتصادي للطاقة، أو ما يُعرف باسم كثافة الطاقة في الاقتصاد، زيادة سنوية تتراوح بين 1% و2%، فيما تأرجح النمو الاقتصادي عند ما يقارب نسبة 3%. بالتالي، على الرغم من تحسن كفاءة الطاقة في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا التحسن لا يكفي لخفض إجمالي كمية الطاقة التي يستهلكها العالم. ومن شأن مضاعفة تحسن كفاءة الطاقة إلى 4% سنوياً أن يساعد العالم على خفض كمية الطاقة المستهلكة، مع الحفاظ على المستوى عينه من النموّ الاقتصادي.

الافتقار إلى عامل الجاذبية

تحقيق هدف زيادة الطاقة المتجددة صعب، ولكن يُرجح أن تكون الجهود المبذولة لتحقيقه أكبر من تلك المبذولة من أجل تحقيق كفاءة الطاقة. قال والتر: "يدرك قليل من الناس مغزى ذلك وما إذا كان ممكناً". كفاءة الطاقة ليست موضوعاً لطيفاً، ربما لأن الخطوات التي تقود إلى ذلك، والتي تتضمن أموراً مثل تحسين أساليب العزل أو تطوير برامج إلكترونية لإدارة الطاقة، ليست حلولاً جذابة.

لكن هذا ليس كل شيء. فالمركبات الكهربائية والمضخات الحرارية تتسم بالكفاءة لناحية استهلاك الطاقة، وقد تمكّن أحدهما من استقطاب الرأي العام لما يتمتع به من طابع جذاب. لكن ربما لم تلعب المكاسب المتعلقة بالكفاءة دوراً كبيراً في إغداق هذا الطابع الجذاب على هذه الآلات، وذلك نتيجة قصور مخيلتنا حتى الآن.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أميركا تقترب من فرض تعريفات على الألواح الشمسية الآسيوية

اقتصاد الشرق

اقتربت الحكومة الأميركية من فرض تعريفات جمركية جديدة على الخلايا والألواح الشمسية القادمة من جنوب شرق آسيا بعد توصل وكالة إلى أن المصنعين الأميركيين يتضررون من الواردات الرخيصة من المنطقة.

صوتت لجنة التجارة الدولية الأميركية على ذلك بأغلبية 4-0، أمس الجمعة، وهي أول خطوة ضمن أربع خطوات رئيسية في مراجعة التماسات الشركات المصنعة للخلايا والوحدات الشمسية المستوردة من كمبوديا وماليزيا وتايلندا وفيتنام. يزعم المصنعون الأميركيون أن المعدات تُباع بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج، وتستفيد بشكل غير عادل من عشرات المليارات من الدولارات من الإعانات، بما فيها تلك المقدمة من الهيئات الحكومية الصينية.

في قرارها الأولي، وجدت اللجنة أن هناك مؤشراً واضحاً على وقوع ضرر مادي، أو تهديد بوقوعه، على مصنعي الطاقة الشمسية المحليين. يمهد هذا التصويت الطريق أمام وزارة التجارة لمواصلة تحقيقاتها فيما إذا كان المنتجون الأجانب يتخلصون بالفعل من معداتهم الشمسية والحصول على دعم حكومي غير قانوني. كما يمهد الساحة لتحصيل الرسوم الأولية في يوليو.

شكوك بشأن الطاقة المتجددة

تثير هذه القضية مزيداً من الشكوك بالنسبة لمطوري الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة، بجانب وعود توفير حماية تجارية أقوى يمكن من خلالها دعم بعض المصنعين المحليين. وقدم قانون "الحد من التضخم" إعانات تُقدر بعشرات المليارات من الدولارات لمصانع الطاقة الشمسية الجديدة، لكن الولايات المتحدة لا تزال تعتمد على الواردات الآسيوية في معظم إمداداتها من الألواح والخلايا الشمسية.

تشمل الشركات التي تتابع هذه المطالبات، والتي تأتي كجزء من تحالف لجنة تجارة تصنيع الطاقة الشمسية الأميركية، كل من "كونفالت إنرجي" (Convalt Energy) و"فيرست سولار" (First Solar) و"هانوا كيو سيلز يو إس إيه" (Hanwha Qcells USA) و"ميشن سولار إنرجي" (Mission Solar Energy LLC). يجادل التحالف بأن واردات الألواح الرخيصة والمدعومة تعيق التوسعات في القدرة التصنيعية الأميركية التي رحب بها الرئيس جو بايدن وحفزها قانون خفض التضخم. وقال تيم برايتبيل، الرئيس المشارك في ممارسات التجارة الدولية بشركة "وايلي رين" (Wiley Rein LLP) والمستشار الرئيسي لمقدمي الالتماسات، إن النتيجة هي انخفاض الإنتاج، وتراجع الاستفادة من القدرات، والإضرار بالأرباح.
أوضح "برايتبيل" أن "هذه الشركات تحاول الاستثمار في تصنيع الطاقة الشمسية الجديدة، وهذه الاستثمارات معرضة للخطر بسبب الإغراق والإعانات من هذه الدول الأربع".

تباطؤ تحول الطاقة

قال المسؤولون الصينيون إن التعريفات الجديدة تهدد بإبطاء سرعة تحول الطاقة في الولايات المتحدة ومعركتها ضد تغير المناخ. وأثارت القضية معارضة بعض المصنعين الأجانب ومطوري الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة، الذين يقولون إن التعريفات الجمركية قد تمنح الشركات المصنعة المحلية الكبرى ميزة غير عادلة وترفع تكلفة مشاريع الطاقة الشمسية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قال ستايسي إيتينغر، نائب الرئيس التنفيذي لجمعية صناعات الطاقة الشمسية، إن هذه مجرد خطوة أولية، وسنواصل تقديم المعلومات إلى اللجنة بشأن مسألة الضرر، بما فيها حقيقة أن بعض منتجي الوحدات الأميركية يبدو أنهم يزدهرون حتى مع التدفق المستمر للوحدات المستوردة.

انتقد المعارضون تركيز التحقيق على خلايا السيليكون الكهروضوئية البلورية، بغض النظر عما إذا كانت جُمعت في وحدات أم لا. ويقولون إن الخطر يكمن في أن التعريفات الجديدة على الخلايا، وهي مكون نهائي رئيسي في معظم الوحدات والألواح، سترفع تكلفة إنتاج هذه المعدات داخل الولايات المتحدة وزيادة تثبيط التصنيع لدى الشركات غير القادرة على الحصول على مكونات معفاة من التعريفات.

وأبرز بات ريغان رئيس شركة "كروس رودز سولار إنتربرايز" (Crossroads Solar Enterprises)، وهي مُصنع وحدات شمسية بولاية إنديانا، الصراع في ملف قدمه إلى اللجنة، قائلاً إنه قلق إزاء الإغراق "غير المستدام" للألواح الشمسية في الولايات المتحدة "بأسعار تعادل ثلث ما كلفني مقابل المواد الخام".

ومع ذلك، قال "ريغان" إن القضية التجارية تثير شبح ارتفاع تكاليف الخلايا المستوردة التي يحتاجها لصنع الوحدات الشمسية، مما قد يشكل ناقوس خطر لمنشآت التصنيع الصغيرة في هذا البلد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

ما قصة استعانة أوبك+ بـ3 شركات لتقييم الإنتاج.. وكيف انكشف تزييف توجه العراق؟

شهد اجتماع تحالف أوبك+ الأخير، الذي انعقد في 2 يونيو/حزيران الجاري، جدلًا بشأن الاستعانة بعدد من الشركات الغربية المستقلة، بهدف تقييم الطاقة الإنتاجية للدول الأعضاء في التحالف، بصفتها طرفًا محايدًا.

ويشير مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إلى أن دول التحالف لجأت إلى ذلك، بسبب الخلاف حول الطاقة الإنتاجية لبعضها، والرغبة في توسيعها.

جاء ذلك خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيّات الطاقة"، قدمها الدكتور أنس الحجي، يوم الثلاثاء 4 يونيو/حزيران (2024)، على منصة "إكس" (تويتر سابقًا)، إذ جاءت هذا الأسبوع بعنوان "أسواق النفط وقرار أوبك+.. لما انخفضت الأسعار؟".

وأوضح أن دول أوبك+ قررت تمديد هذا الأمر لوقت لاحق، حتى عام 2026، ولكنّ هناك أمورًا مهمة جدًا يجب الانتباه إليها، لا سيما أن هذه المؤسسات الـ3 إحداها نرويجية، والأخريان أميركيتان، وهو ما قد يشكّل عقبة في أدائها لعملها.

تقييم إنتاج دول أوبك+

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، الدكتور أنس الحجي، إن الشركات النرويجية والأميركية الـ3، بسبب العقوبات على بعض الدول، لا تستطيع التعامل معها، إذ هناك عقوبات على فنزويلا وإيران وروسيا.

وأضاف: "لكي نطبق مبدأ العدل، يجب أن تقيّم هذه المؤسسات الطاقة الإنتاجية لهذه الدول، ولكن بسبب العقوبات لا تستطيع، ومن ثم من غير المنطقي أن يجري ذلك، وبالتالي كان من المنطقي تأخير الأمر إلى وقت لاحق، وربما إلغاؤه في المستقبل".

ولكن، وفق الدكتور أنس الحجي، من الواضح أن الأمر أصبح غير منطقي بسبب هذه العقوبات، فلا يمكن أن تخالف هذه الشركات القوانين التي وضعتها دولها أو الاتحادات التابعة لها، من خلال التعامل مع دول تخضع للعقوبات.

يُشار إلى أن تحالف أوبك+ كان قد أقر مستويات الإنتاج المستهدفة للعام المقبل 2025، عند 39.725 مليون برميل يوميًا، وذلك قبل تطبيق أي تخفيضات طوعية تقررها دول التحالف منفردة، مع زيادة إنتاج الإمارات المستهدف بواقع 300 ألف برميل يوميًا، ليبلغ 3.519 مليون برميل يوميًا.

وخلال الاجتماع، أكدت دول التحالف صلاحيات اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج، الخاصة بإجراء تقييم دقيق لأسواق النفط العالمية ومستويات الإنتاج، وكذلك تقييم مستوى الالتزام بإعلان التعاون، إذ ستعقد اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعاتها كل شهرين، وذلك لمراقبة الإنتاج.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

هكذا انكشف تزييف توجه العراق

قال خبير اقتصادات الطاقة، مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن هناك أسبابًا أخرى لقرار تأجيل تقييم إنتاج دول أوبك+، إذ من الواضح أن الخبر الذي نُشر قبل أسبوعيْن بشأن عدم رغبة العراق في تمديد اتفاق التخفيض كان زائفًا.

ولفت إلى أن الخبر، الذي نشرته وكالة بلومبرغ، والذي اتضح زيفه بعد موافقة العراق على تمديد التخفيضات الأول والثاني والثالث، كان يقول إن وزير النفط العراقي أجاب عن سؤال بشأن موافقة بلاده على تخفيض الإنتاج، بالقول إن بغداد لن تشارك في تخفيض الإنتاج.

وتابع الدكتور أنس الحجي: "يبدو أن صحفي بلومبرغ إما أخطأ في الترجمة، وإما أخطأ في شيء آخر، فاعتبر هذه الإجابة حسمًا بأن العراق لن يشارك في تمديد الاتفاق، إذ إن هناك فارقًا بين تخفيض الإنتاج، وتمديد تخفيض إنتاج النفط الموجود".

وأردف: "فالوزير تحدث عن تخفيض إضافي للإنتاج، ولم يتكلم عن رفض بلاده تمديد التخفيض، ولكن هذه الأخبار انتشرت كالنار في الهشيم، في حين هي أخبار زائفة، وتأكد زيفها مع موافقة بغداد على كل هذه التمديدات خلال اجتماع أوبك+".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رئيس روسنفط الروسية ينتقد الطاقة الإنتاجية الفائضة: تبدد جهود أوبك+

الطاقة

انتقد الرئيس التنفيذي لعملاقة الطاقة الروسية شركة روسنفط (Rosneft) إيغور سيتشين، زيادة الطاقة الإنتاجية الفائضة للنفط الخام، التي تبدد محاولات أوبك+ لخفض إنتاج النفط.

ويُقصَد بالطاقة الإنتاجية الفائضة الفرق بين أقصى طاقة يمكن أن تنتجها الدولة وإنتاجها الحالي، وتؤدي دورًا كبيرًا في تحديد اتجاهات أسعار النفط، بسبب العلاقة العكسية بين حجم الطاقة الإنتاجية الفائضة وأسعار النفط وبين نوعية النفط الفائض وأسعار النفط.

ويؤدي توافر طاقة إنتاجية من النفط الخفيف دورًا أكبر في تخفيض أسعار الخام مما لو كان هذا النفط ثقيلًا، وفق تقارير ترصدها منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن).

واتفق بعض أعضاء تحالف أوبك+ (ومن بينهم روسيا) يوم الأحد 2 يونيو/حزيران (2024) على التخلص التدريجي من التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا على مدار عام يبدأ في أكتوبر/تشرين الأول.

كما اتفقوا على الإبقاء على تخفيضين آخرين بإجمالي 3.66 مليون برميل يوميًا حتى نهاية العام المقبل (2025).

جهود تحالف أوبك+

أشار الرئيس التنفيذي لشركة روسنفط الروسية إيغور سيتشين، إلى أن الطاقة الإنتاجية الفائضة لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت والعراق مجتمعة تبلغ 5.6 مليون برميل يوميًا، وهو ما يمثل 13% من إنتاج أوبك+ حاليًا.

وأضاف: "ربما يكون قيام كل من شركات الغرب والشرق الأوسط ببناء احتياطيات، كما نرى، هو بناء على توقع لتغيرات سوقية خطيرة".

وتابع: "وجود تلك (البراميل الوهمية) التي يمكن أن يكون لها تأثير واسع النطاق في السوق، يبدد آثار الخفض الطوعي لحصص الإنتاج التي اتخذها المشاركون الرئيسون في أوبك".

وكثيرًا ما كانت أرقام طاقة الإنتاج للدول الأعضاء في أوبك+ مثار خلاف، وهي تساعد التحالف في تحديد أرقام الإنتاج الأساسية التي بناء عليها تكون التخفيضات، وفق ما جاء في تقرير لوكالة رويترز.

وكانت الإمارات العضوة الوحيدة في أوبك+ التي حصلت على حصة إنتاج أعلى بمقدار 300 ألف برميل يوميًا.

بدوره، أكد وزير الطاقة الإماراتي سهيل المزروعي، التزام بلاده تجاه تحالف أوبك+ وتجاه المستهلكين، مشيدًا بدور التخفيضات الطوعية في دعم استقرار أسواق النفط.

وتميل الدول الأعضاء إلى إعطاء تقديرات إنتاج أعلى للحصول على حصص إنتاج أعلى بعد تطبيق التخفيضات ومن ثم زيادة الإيرادات.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقالت روسيا والسعودية، وهما أكبر مصدرين للنفط في العالم، إنهما ربما تتوقفان مؤقتًا أو تتراجعان عن الزيادة بإنتاج النفط في حالة شح إمدادات السوق.

أسعار النفط

ربط الرئيس التنفيذي لشركة روسنفط بين أسعار النفط وقرارات أوبك+ الأخيرة، قائلًا إن الأسعار بالسوق انخفضت بعد القرار الأخير لوزراء الدول المشاركة في تحالف أوبك+.

وتراجعت أسعار النفط، خلال الأسبوع الماضي، ليقترب خام برنت المرجعي من أدنى مستوى له في 4 أشهر عند أقل من 77 دولارًا للبرميل يوم الثلاثاء (4 يونيو/حزيران)، ثم استعادت السوق قوتها ليرتفع السعر إلى أكثر من 79 دولارًا بنهاية الأسبوع.

ولفت رئيس روسنفط إلى أن هناك العديد من الشكوك في السوق مثل نتائج انتخابات الرئاسة الأميركية المقرر عقدها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني المقبل (2024).

كما قال إن ميزانيات معظم دول أوبك+ كانت قادرة على تحمل الانخفاض المحتمل في أسعار النفط وهو ما كان ستعوّضه -جزئيًا أو كليًا- الزيادة في المعروض.

وأوضح رئيس شركة روسنفط أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى إزالة القيود المرتبطة بسقف أسعار النفط الروسي عند 60 دولارًا للبرميل في أعقاب غزو أوكرانيا في فبراير/شباط (2022).

مفاجآت أوبك+

وصف بنك الاستثمار السويسري "يو بي إس" قرارات تحالف أوبك+ الأخيرة بأنها تمثّل "العديد من المفاجآت"؛ إذ بموجبها تقرر تمديد تخفيضات الإنتاج للمجموعة البالغة 1.66 مليون برميل يوميًا حتى نهاية 2025، بعدما كان مقررًا أن تنتهي في نهاية العام الجاري (2024).

كما مدد التحالف تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا لـ8 دول أعضاء، لمدّة 3 أشهر حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2024.

وأيضًا، كشف التحالف عن خطة للإلغاء التدريجي لهذه التخفيضات على أساس شهري من أكتوبر/تشرين الأول 2024 حتى سبتمبر/أيلول 2025.

وتوقّع المحلل في "يو بي إس" جيوفاني ستانوفو، أن تشهد السوق تقلبات في الأسعار على المدى القريب، بسبب التصور المختلف للقرار؛ إذ يعتقد بعض المشاركين بالسوق أن أوبك+ قد يُغرق السوق.

ولفت ستانوفو إلى أن التحالف ما زال يتمتع بالمرونة، ومن المرجّح أن يُنتج المزيد فقط إذا اعتقد بأن السوق ستستوعب هذه البراميل الإضافية، بدءًا من أكتوبر/تشرين الأول، على أقرب تقدير.

أنقر هنا للرجوع للأعلى